مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م٢، ص ص ١٥٧-١٨٤ (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)

تنمية نظم الإنتاج والتسويق الزراعي في منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية(*)

أحمد عبدالله الصباب وأحمد رأفت زكي عبد الخالق
أستاذ إدارة الأعمال وأستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص : يتناول هذا البحث موضوعًا هامًا يرتبط ببرامج التنمية في المملكة العربية السعودية، وذلك في مجال التنمية الزراعية، والتنمية الزراعية هي أساس التنمية الريفية.

ولقد شهدت المملكة العربية السعودية تنمية شاملة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وأصبحت تهتم كثيرًا باستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي. ويساعد هذا البحث في هذا المجال إذ يتضمن دراسة العناصر الهامة في نظم الإنتاج والتسويق في منطقة القصيم، وهي من أهم المناطق الزراعية في المملكة، وذلك بهدف التعرف على المشاكل والمعوقات الحالية، ومحاولة تقديم الحلول لها، وتوصيات قد تساعد في تخطيط برامج التنمية الريفية والزراعية على المستويين القومي والإقليمي.

مقدمة

لقد أصبحت دراسات التنمية الريفية (Rural Development) ونظم الغذاء (Food Systems) تحظى بأهمية بالغة في وقتنا الحاضر، وذلك نتيجة للبحث عن مخرج للتنمية من ناحية، وبسبب مشاكل نقص الغذاء في كثير من دول العالم من ناحية أخرى، وبالأخص الدول النامية (Developing Countries) أو الدول الفقيرة (Poor Countries).

(*) يتضمن هذا البحث -فقط- المنهجية ونتائج الدراسة والتوصيات الخاصة بالبحث الذي أجيز نشره ضمن البحوث الميدانية لمركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز ويمكن للقارئ الإطلاع على البحث كاملاً في: مركز البحوث والتنمية.

ولعل أهم قطاع في التنمية الريفية هو القطاع الزراعي إنتاجًا وتسويقًا. وهنا تكون حاجة البحث ماسة إلى معلومات يتسنى بها تقييم النظم الحالية للإنتاج والتسويق الزراعي في المنطقة أو الإقليم موضوع الدراسة، وذلك لاستخلاص إمكانيات التنمية والتطوير، إذ تتفاعل التنمية الريفية الزراعية والأمن الغذائي (Food Security) أو نظم الغذاء كبعدين أساسيين مرتبطين لتحقيق التنمية.

وتتمثل أهداف التنمية الإقليمية (Regional Development) في مساعدة المناطق خاصة الريفية منها على تنمية أوجه نشاطها الإنتاجي والتسويقي التي تمكنها من الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من سكانها بل والتحول إلى مناطق جذب سكاني، وحتى لا تتركز الموارد في عدد قليل من المراكز الحضرية، الشيء الذي قد يلحق الضرر ببقية أنحاء المملكة. ويحظى قطاع الزراعة في المملكة بأهمية بالغة إذ يشكل بعدًا هامًا للتنمية في القطاعات غير النفطية مشاركًا قطاع الصناعة ومختصًا بميزة الارتباط المباشر بهدف تحقيق الأمن الغذائي في المملكة.

ويساعد هذا البحث في هذا المجال إذ يتضمن دراسة العناصر الهامة في نظم الإنتاج والتسويق الزراعي في منطقة القصيم وهي من أهم المناطق الزراعية في المملكة وذلك بهدف التعرف على المشاكل والمعوقات الحالية ومحاولة تقديم حلول لها وتوصيات قد تساعد في تخطيط برامج التنمية الريفية والزراعية على المستوين القومي والإقليمي.

موضوع البحث

لقد أصبحت دراسات التنمية الريفية ونظم الغذاء تحظى بأهمية كبيرة، خاصة في الدول النامية التي أصبحت مستوردًا للغذاء بعد أن كانت مكتفية منه أو مصدرة له. والمعلومات في هذا المجال للتنمية الريفية غير متوافرة للباحثين في أغلب الأحوال. ومن ثم فالحاجة ماسة إلى تجميع بيانات ومعلومات من المناطق الريفية ذاتها، ومن الجهات الحكومية المعنية التي تمارس تقديم الخدمات المختلفة في هذه المناطق.

ودراسة الإنتاج والتسويق في منطقة القصيم –وهي من المناطق الزراعية في المملكة العربية السعودية– يركز في هذا البحث على بعدين أساسيين هما التنمية الريفية والأمن الغذائي. ويتوقع الباحث إمكانية تطبيق النتائج التي تخرج بها الدراسة على مناطق أخرى في المملكة مثل الأحساء وتبوك ونجران وغيرها من المناطق الزراعية في المملكة.

الدراسات السابقة

لقد اختلفت المداخل في تخطيط برامج التنمية الزراعية الإقليمية وتنفيذها وكذلك التنمية الريفية، وذلك من حيث البعدان النظري والتطبيقي. وقد تناول بنيس[١] التخطيط الخاص بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي وأشار إلى أن ذلك تحكمه الرغبة في التغيير من جانب الأفراد، والقدرة على ذلك من جانبهم وأيضًا من جانب حكوماتهم خاصة نظم الحكم المحلي.

وقد عزى فوستر[٢] مشاكل التغيير إلى الحياة والثقافة التقليدية للناس في مجتمعاتهم الإقليمية، ورأى في التقاليد والعادات القديمة المتخلفة معوقًا أساسيًا للتغيير والتنمية وخاصة عند محاولة نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى هذه المجتمعات.

وفي توقعات هاريسون[٣] لأحوال العالم الثالث في المستقبل كان متشائمًا إلى حد ما، فهو يرى أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة تزداد اتساعًا، وأن مشكلة التخلف في دول العالم الثالث سوف تزداد وتتفاقم إذا لم تضطلع حكومات هذه الدول بتنفيذ خطط جادة مبنية على دراسات عميقة في مختلف أنواع النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك إذا لم تغير الدول المتقدمة الصناعية من موقفها المتعنت تجاه الدول المتخلفة خاصة بشأن التجارة الدولية والمساعدات والديون.

ولقد ركز نور الإسلام[٤] في دراسته عن السياسة الزراعية في الدول النامية على ضرورة وضع استراتيجيات للتنمية الزراعية تقوم على إدخال الميكنة الزراعية وتكنولوجيا الزراعة الحديثة من ناحية، وتدريب العاملين في الزراعة على طرق الزراعة الحديثة من ناحية أخرى، والاهتمام ببحوث المحاصيل لاختيار المناسب منها لكل إقليم زراعي من ناحية ثالثة، وكذلك الاهتمام بعملية التوسع الرأسي في الزراعة بدلاً من الاقتصار على برامج التوسع الأفقي التي تأخذ سنوات طويلة، وكثيرًا ما تعجز عن تحقيق النجاح الكافي.

وفي دراسة أرسفيك[٥] عن التنمية الزراعية في تركيا أشار إلى أن ظاهرة ضيق المساحات المزروعة من حيث الملكية تشكل عقبة أمام إدخال الطرق والأساليب الحديثة للزراعة، وكذلك فقد رأى أن هجرة العاملين في الزراعة من المناطق الريفية إلى المدن أو خارج تركيا قد أضر بالزراعة والتنمية الزراعية.

---

(1) **Warren G. Bennis**, *The Planning of Change*, Holt, Rinehart & Winston, London, (l976),:28-34.
(2) **George M. Foster**, *Traditional Cultures and the Impact of Technological Change*, Harper & Row, New York, (1962),:86-112.
(3) **Paul Harrison**, *The Third world Tomorrow*, Penguin Books, Middlesex, (1980),: l22-l38.
(4) **Nural Islam**, *Agricultural Policy in Developing Countries*, Macmillan, London, (1974),:l8-34.
(5) **Oddvar Aresvik**, *The Agricultural Development of Turkey*, Praeger Publishers, New York, (1975),:73-87

وفي مداخل أخرى لإحداث التنمية الريفية والزراعية تناول ليله[٦] بالدراسة والتحليل برامج التنمية الريفية والزراعية في أفريقيا على وجه الخصوص. واستخلصت هذه الدراسة عن دول شرق أفريقيا خاصة كينيا وتنزانيا أن التنمية يجب أن تخطط وتنفذ بشكل متكامل، بمعنى أن تشمل التنمية الريفية المجالات الزراعية والصناعات الريفية والتعليم والصحة والإسكان والقوى العاملة.

وركز ويتز[٧] في تحليله، على ضرورة أن تكون برامج التنمية الريفية مرنة بحيث تتكيف مع التغيرات المستمرة في عالم اليوم، وبالتالي فقد أعطى ويتز أهمية في دراسته للعوامل الدولية المؤثرة في برامج التنمية الريفية، وفي إشارته للدول النامية رأى أهمية تحليل موقف حكومات الدول المتقدمة خاصة من ناحية برامج المساعدات. وفي جانب آخر أشار إلى أثر التكتلات الاقتصادية الدولية وآثارها على التجارة الدولية ومصالح الدول النامية بخصوص صادراتها وارداتها التي تحكم إمكانيات التنمية الريفية فيها سواء من ناحية تمويل برامج التنمية من عائد الصادرات أو من ناحية تنمية الزراعة في محاصيل الصادرات.

ولقد ركزت بعض الدراسات على المدخل التنظيمي في إحداث التنمية الريفية والزراعية، بل والتنمية الاقتصادية للدول النامية. ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة كولمان ونيكسون[٨]، حيث إن التركيز على إعادة تنظيم استخدام الموارد في الدول النامية بطريقة اقتصادية. ويشمل ذلك الموارد الطبيعية والموارد البشرية، حيث يرى الباحثان أن عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في نموها وتنميتها قد أحدث خللاً في النمو الاقتصادي ككل، وركزت الدراسة في جانب هام منها على ضرورة تنمية قطاع الخدمات، الذي يشمل الطرق والمواصلات والموانئ والبنوك والنقل والتأمين وغيرها، لأن ذلك يؤثر كثيرًا في كفاية القطاعات الرئيسة من زراعة وصناعة وتجارة.

وفي تحليل اقتصادي تناول كولينج[٩] الهيكل الاقتصادي لموارد قطاع الزراعة متضمنًا الأرض والعمل ورأس المال والإدارة. ويمكننا القول إن الباحث رأى قصورًا وعجزًا في جميع هذه الموارد في الدول النامية بصفة عامة، وتزيد المشكلة حدة بالنسبة لعنصري رأس المال والإدارة.

---

(6) **Uma J. Lile**, *The Design of Rural Development*, Lessons From Africa, World Bank, Washington, (1975),:8-16.

(7) **Raanan Weitz**, *Rural Development in a Changing World*, The Mit Press, Cambridge, (1971),:142-163.

(8) **Divid Colman,** and **Fredrick Nixon**, Economics of Change in Less Developing Countries, Philip Allon, Oxford, (1978),:156-178.

(9) **Keith Cowling**, *Resource Structure of Agriculture*, An Economic analysis, Pergamon Press, Oxford, (1970):87-93.

وفي مدخل هام آخر للتنمية الريفية والزراعية وهو مدخل التعاونيات، تناول سكور[١٠] خصائص التنظيم التعاوني الفعال لقيادة التنمية الريفية. وقد ركز على ضرورة تفاعل الأعضاء مع مجلس إدارة التعاونية في إدارتها، كما أوضح فكرة التنمية الذاتية، باعتماد سكان الإقليم على أنفسهم ومشروعاتهم وتعاونياتهم –مع قليل من الإشراف والتوجيه الحكومي– في تنفيذ برامج ناجحة للتنمية الريفية.

وتناول أنشل[١١] في دراسته دور التعاونيات الزراعية بصفة خاصة في التنمية الريفية في الدول النامية، ورأى ضرورة تعزيز هذا الدور بإعداد وتنفيذ برامج فعالة في مجال التدريب التعاوني، سواء كانت للتعاونيات الأساسية في الريف أو التعاونيات المركزية التي تشرف عليها، وبحيث ترتفع كفاية الإدارة في هذه التعاونيات.

وركزت بعض الدراسات الأخرى على التسويق، فتناولت نظم التسويق التقليدية في الريف في الدول النامية، وكيف أنها تعيق إمكانية تطوير نظم الإنتاج الزراعي، ولذلك فإن تنمية نظم التسويق الزراعي، بإنشاء تعاونيات التسويق الزراعي سوف يمكن المزارعين من تسويق إنتاجهم بأسعار أعلى والاستفادة من خدمات أكثر. ومن بين هذه الدراسات دراسة ليندا[١٢] ودراسة شيمبرز[١٣].

منهج الدراسة

إن مدخل الدراسة الأساسي هو مدخل تنظيمي شامل. وفي استعادة رؤى الدراسات المماثلة السابقة في دول أخرى، يبدو أن التنمية الريفية والزراعية قد تركزت على الإنتاج والإنتاجية من ناحية والتكنولوجيا من ناحية أخرى. ويلاحظ من الدراسات المماثلة التي تشرف عليها هيئات ومنظمات دولية تعنى بالتنمية مثل الفاو واليونسكو والبنك الدولي وغيرها، أن هناك دعامة ثالثة وهامة للتنمية بالإضافة إلى الإنتاجية والتكنولوجيا تلك هي «التنظيم» ونعني بذلك تنظيم استخدام الموارد المتاحة بكفاية عالية. حيث يظهر من تلك الدراسات أن سوء التنظيم لاستخدامات الموارد قد أدى إلى انخفاض الدخل في المناطق الريفية وذلك يؤثر كمعوق في إمكانية استخدام الموارد المتاحة المستنزة.

(10) **John Skar**, *On the Characteristics of the Co-Operative enterprises*, University of Stockholm, (1981),:121-147.
(11) **Kurt R. Anschal**, *Agricultural Cooperatives and markets in Developing countries*, Frederick A. Praeger, New York, (1969),:137-162.
(12) **Viveka Linda**, *Marketing in Developing Countries*, University of Gothenburg, (1980),:227-246.
(13) **Robert Chambers**, *Mamaging Rural Development, Ideas and Experience from East Africa*, Scondinavian Lnstitute for African Studies, Uppsala, (1973),:78-92.

وبالتالي فإنه عندما يدرس التنظيم والإنتاج والتكنولوجيا معًا وفي وقت واحد سوف يكون ممكنًا الكشف عن العلاقات الهيكلية متضمنة تلك التي تمثل معوقات أمام التنمية والتغيير.

ولعل طريق التنمية والتطوير لمثل هذه المناطق الريفية الزراعية في المملكة العربية السعودية يبدو أكثر فعالية عندما يقوم على إمكانيات التنمية الذاتية لتلك المناطق والتنسيق مع السياسات والأجهزة الحكومية في نفس الوقت. حيث يظهر جليًا من خطتي التنمية الثالثة والرابعة في المملكة ١٤٠٠-١٤١٠هـ (١٩٨٠-١٩٩٠م) تأكيد الحكومة على المضي قدمًا في التنمية الإقليمية والزراعية حيث هدف تنويع مصادر التنمية والاتجاه في طريق التنمية الزراعية كأساس يخدم الاقتصاد السعودي مستقبلاً ويمثل استراتيجية أساسية للدولة.

ويعتبر منهج هذا البحث من وجهة نظر مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية **منهجًا لدراسة مجتمع محلي** وعندما تذكر كلمة (Community) فإننا نتصور جماعة من الأفراد يرتبطون بروابط معينة ويشتركون في المصالح والاهتمامات. كما أنه يمكننا أن نتصور مكانًا معينًا كإقليم على سبيل المثال مثل منطقة القصيم. والمفهوم يقوم على أساس أن سكان الإقليم يعيشون معًا، ويحسون بالانتماء ويعملون على الاستمرار في الوجود داخل نطاق جغرافي معين. وربما كان من الصعب أن نجد مجتمعات محلية لها حدود واضحة وذلك بالطبع نتيجة ذوبانها واندماجها في المجتمع الكبير.

وتعني دراسة المجتمع المحلي محاولة فهم ووصف جماعة من الأفراد يعيشون في موقع جغرافي معين ويشتركون في نظم اجتماعية واقتصادية.

أهداف البحث

ويهدف هذا البحث عن الإنتاج والتسويق الزراعي في منطقة القصيم (مدخل للتنمية الريفية) إلى الوصول إلى نتائج محددة في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي وبالتالي تقديم الحلول الممكنة والاقتراحات التي تزيد من فعالية وكفاية الأداء لنظم الإنتاج والتسويق الزراعي الحالية من ناحية، وتنمي وتحسن النظم من ناحية أخرى. وتقدم هذه الاقتراحات من مدخل التنمية الريفية لمنطقة القصيم التي يمكن تحقيقها.

فروض البحث

يقوم البحث أساسًا على الفروض الآتية:

١- التنمية التي تمت في مجال الإنتاج الزراعي في القصيم لم يسايرها تنمية مماثلة في مجال التسويق الزراعي للمنتجات ومن ثم فليس هناك توازن بين نظامي الإنتاج والتسويق، الأمر الذي ينعكس أثره في معاناة المنتج الزراعي في القصيم أساسًا عند بيعه لمنتجاته وعدم تمكنه من الحصول على الإيراد المناسب.

٢- يفضل المنتجون الزراعيون زراعة القمح في منطقة القصيم على زراعة الحبوب الأخرى أو الخضروات والفاكهة وذلك اعتمادًا على تسهيلات الدولة بدخولها مشتريًا للقمح وبأسعار عالية تشجيعية وبسبب وجود مشاكل في تسويق الخضروات والفاكهة.

٣- تنخفض جودة المنتجات من الخضروات والفاكهة خاصة نتيجة لعدم قيام المنتج الزراعي بعمليات الفرز والتدريج واللف الأمر الذي يؤثر في أسعار المنتجات بالانخفاض.

٤- يعاني المنتج الزراعي في القصم من مشاكل في عمليات التخزين والنقل الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في جودة المنتجات خاصة الخضروات والفاكهة وأسعارها بالانخفاض.

٥- يتم التعامل في السوق المركزي للخضروات والفاكهة في القصيم بطريقة غير منظمة بما ينعكس على كل من المنتج الزراعي وتاجر المنتجات الزراعية بوجود مشاكل لكل منهما وانخفاض الإيراد المحقق الفعلي عما يمكن تحقيقه لو أن السوق المركزي كان منظمًا.

٦- يستغل تجار المنتجات الزراعية ظروف المنتج الزراعي في عدم توافر إمكانيات التخزين لديه خاصة للخضروات والفاكهة ويعرضون أسعارًا منخفضة خاصة وقت موسم الإنتاج عندما يزيد العرض على الطلب.

٧- يواجه الإنتاج المحلي من الخضروات والفاكهة منافسة قوية من المستورد منها سواء كان طازجًا أو معلبًا.

٨- هناك حاجة في منطقة القصيم إلى تنمية التعاونيات الزراعية التي تخدم المنتجين الزراعيين في مجال الإنتاج والتسويق.

٩- تتوافر في القصيم الإمكانيات التي يمكن أن تستثمر لإنشاء صناعات زراعية تعمل على تنمية المنطقة.

١٠- أسواق دول الخليج العربي تمثل فرصة مرتقبة لصادرات منطقة القصيم من الخضروات والفاكهة الطازجة والمصنعة.

مجتمع وعينة البحث

يجري البحث في منطقة القصيم ويشمل مجموعتين أساسيتين هما:

(أ) المنتجون الزراعيون (ب) تجار المنتجات الزراعية

وعلى أساس أن مجتمع الدراسة يعتبر مجتمعًا مفتوحًا من ناحية ومتماثلاً إلى حد كبير من ناحية أخرى، ولأن البيانات عن المنتجين الزراعيين وتجار المنتجات الزراعية غير متوافرة في سجلات أو إحصائيات يمكن الاعتماد عليها فقد حددنا عدد مفردات عينة المنتجين الزراعيين بمئتين وخمسين منتجًا زراعيًا (٢٥٠) وحددنا عدد مفردات عينة تجار المنتجات الزراعية بستين تاجرًا (٦٠) وعلى أساس الاختيار العشوائي عند تجميع البيانات باستخدام استمارات الاستقصاء والمقابلات والملاحظات.

البيانات ومصادرها وطريقة تجميعها ودرجة التعويل عليها

لقد اعتمد البحث على الدراسة الميدانية للعينتين المحددتين للمنتجين الزراعيين وتجار المنتجات الزراعية، وذلك بالاستقصاء الذي تم بطريقة المقابلة مع مفردات العينتين. ولقد تم تدريب متخصصين في تجميع البيانات على طريقة شرح الأسئلة وكتابة الإجابات بحياد وعدم تدخل وعدم تأثير في رأي المستقصى منهم. ولقد تمت الدراسة الميدانية وتجميع البيانات بصورة طبيعية دون مشاكل وبدرجة كافية للتعويل عليها؛ إذ بمراجعتها يتبين لنا درجة صدق عالية في إبداء الآراء وإعطاء الإجابات.

قيود الدراسة

يمكننا تقسيم قيود الدراسة في هذا البحث على الوجه التالي:

١ - قيود موضوعية

حيث تتركز الدراسة على الإنتاج والتسويق الزراعي في منطقة القصيم، مع استبعاد دراسة العملية الزراعية نفسها (تهيئة التربة – الحرث – البذر– الري – الحصاد... الخ) والتركيز على المنتجين الزراعيين أنفسهم كملاك وأصحاب للمزارع وعلى المنتجات الزراعية نفسها كمخرج للعملية الزراعية، وكان الاهتمام كبيرًا بالنظام التسويقي وذلك يشمل ما يخص المنتج الزراعي وما يخص تجار المنتجات الزراعية في انتقال المنتجات وتدفقها وصولاً إلى المستهلك النهائي.

٢ - قيود بيانات

من المعروف أن هناك قصورًا واضحًا في كمية ونوعية البيانات التي يحتاج إليها البحث فليس هناك إحصائيات أو سجلات كافية يمكن الرجوع إليها ومن هنا كان التركيز أساسًا على استقصاء آراء مفردات العينة.

٣ - قيود تعامل واتصال في تجميع البيانات

من المعروف أن البيئة التي يجري فيها البحث هي بيئة زراعية تقليدية لها طريقة الحياة والعادات الخاصة. ولهذا روعي في الذين قاموا بتجميع البيانات قدرتهم على التكيف. وكان اختيارهم على أساس أنهم من أبناء البيئة ويمكنهم الاتصال الجيد بمفردات العينة وهذا ينبع من صعوبة تكيف الغريب عن المنطقة مع سكانها أثناء تجميع البيانات وقد يؤدي هذا إلى توتر المستقصى منهم. وانخفاض المستوى التعليمي عمومًا لدى المنتجين الزراعيين وتجار المنتجات الزراعية يعتبر قيدًا آخر في فعالية الاتصال في تجميع البيانات.

نتائج البحث

ونعرض فيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها خاصة من الدراسة الميدانية للمنتجين الزراعيين والتجار -وفقًا لحجم العينة- والتي تمدنا بمؤشرات أساسية أو إجابات لأسئلة كثيرة لازمة لوضع خطة التنمية الريفية وبالأخص التنمية الزراعية في القصيم.

١- يميل المزارعون في منطقة القصيم عمومًا إلى زراعة القمح أكثر من زراعة الخضروات والفواكه وذلك نتيجة لأسباب عديدة من أهمها دخول الدولة مشتريًا للقمح وبأسعار تشجيعية حيث يورد المزارع بسعر ٣,٥ ريال للكيلوجرام الواحد. ومن بين الأسباب أيضًا أن تخزين القمح أسهل من تخزين الخضروات والفواكه التي تحتاج إلى ثلاجات خاصة مرتفعة الثمن وليس في مقدور كل المزارعين وكل على حدة شراء مثل هذه الثلاجات. وسبب آخر هو زيادة نسبة التلف والعطب عند نقل الخضروات والفواكه وتعرض أسعارها للانخفاض بسبب ذلك أو بسبب استغلال التجار لطبيعة الخضروات والفواكه في تعرضها للتلف السريع وعدم قدرة المنتج الزراعي على العودة بها من السوق أو تخزينها. إن زيادة إنتاج القمح في المملكة وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي ووجود فائض للتصدير شيء رائع في مجال إنجازات التنمية الزراعية، ولكن هناك هدفًا آخر قد يكون أقل أهمية ولكنه ضروري وهو العمل على تنوع المحاصيل الزراعية؛ إذ يفيد ذلك أولاً في

تلبية احتياجات المجتمع وإحلال الإنتاج المحلي مكان المستورد وتوفير العملات الصعبة وثانيًا إفادة التربة الزراعية بتغير المحاصيل وزيادة خبرة المزارع ومعرفته.

٢- يعاني أغلب المنتجين الزراعيين من أن موقع السوق المركزي في القصيم غير مناسب من ناحية، وبعيد من ناحية أخرى. وبالطبع فإن السوق المركزي بموقعه القديم هذا -وحيث كان يخدم حجم نشاط تجاري من بيع وشراء صغير نسبيًا قياسًا بالحجم الآن- ليس كافيًا بمساحته وإمكانياته لتلبية الاحتياجات ذات الحجم الكبير سواء كان ذلك من جانب المنتجين الزراعيين أو التجار. والسوق المركزي بمساحته وإمكانياته وموقعه عامل مؤثر في عمليات النقل والتخزين أساسًا ومن ثم فإن لذلك انعكاسه في تكاليف التسويق للمنتج والتاجر في نفس الوقت.

٣- يخرج بعض المنتجين الزراعيين على القيود التقليدية والبيع في السوق المركزي في القصيم ويتجهون إلى أسواق في مناطق أخرى مجاورة وذلك بالطبع هروبًا من زيادة العرض في سوق القصيم وانخفاض الطلب وبحثًا عن مستويات أسعار أفضل. والمشكلة الأساسية التي تواجههم في ذلك -أي في الوصول إلى أسواق أخرى- هي عدم توافر وسائل النقل المناسبة من حيث العدد والإمكانيات، إذ يتطلب الأمر في حالة نقل الخضروات والفواكه تجهيزات مثل الثلاجات الخاصة. إن خروج المنتج الزراعي عن إمكانيات تحكم التجار في السوق المركزي للقصيم يجعله تحت قيود جديدة هي مشكلة النقل التي تزداد حدتها خاصة آثارها السلبية في زيادة نسبة التلف والعطب في الخضروات والفواكه ونتيجة لرداءة عمليات التعبئة.

٤- يواجه المنتج الزراعي مشكلة أساسية هي عدم قدرته وكفايته في القيام بعمليات الفرز والتدريج واللف والتعبئة اللازمة لمنتجاته من الخضروات والفواكه في مزرعته. إن وضع كل الإنتاج الرديء والجيد والسليم والمصاب معًا يؤثر سلبيًا على مستوى الجودة وربما تتلف العبوة بكاملها بعد فترة النقل وعمليات التحميل والتفريغ اليدوية الشديدة التي تتم على المنتجات. والتساؤل الهام هل يستطيع المنتج الزراعي وعلى مستوي حجم ونوع إنتاجه من الخضروات والفواكه القيام بعمليات الفرز والتدريج واللف والتعبئة وأن يكون ذلك اقتصاديًا والإجابة المتوقعة في أغلب الحالات هي بالنفي، إذ يستدعي القيام بهذه العمليات اللازمة أن تتم في شكل تجميع زراعي لإنتاج عدد كبير من المنتجين الزراعيين.

٥- اتضح من الدراسة الميدانية أن التجار الوسطاء -أي الذين يعملون بين المنتجين الزراعيين من ناحية وتجار آخرين من ناحية أخرى والذين يطلق عليهم المزارعون في القصيم والتجار أيضًا اسم الدلالين- يحققون أرباحًا لمصلحتهم دون تقديم خدمات أو منافع مقابلة في حركة انتقال المنتجات من المنتجين إلى التجار الآخرين ولكنهم فقط يتحكمون في فرض أسعار شراء وأسعار بيع، بناء على خبرتهم الطويلة في التعامل في الأسواق. إن حلقات التوزيع الإضافية التي لا لزوم لها في بيع أي منتج تشكل زيادة في التكاليف التسويقية لا مبرر لها وتسبب ارتفاعًا نهائيًا في أسعار البيع للمستهلك النهائي.وفي الحالة التي نحن بصدد دراستها نجد أن لهذه النتيجة -وهي ارتفاع أسعار المنتجات للمستهلك النهائي- أثرها في احتمال تحوله إلى شراء البديل المستورد ومن ثم ينعكس ذلك على المنتج الزراعي المحلي حيث ينخفض الطلب المحلي على إنتاجه.

٦- يمارس تجار الخضروات والفواكه خاصة نشاطهم التجاري دون معرفة ودراسة علمية ويعتمدون كليًا على خبرتهم الخاصة وتجاربهم في التعامل في السوق. إن هدف البيع وتحقيق أرباح أعلى هو الهدف الوحيد الذي يشغل فكر التاجر. ومن ثم فهو يهمل وظائف تسويقية هامة وربما يكون تأثيرها كبيرًا في إمكانية زيادة أرباحه المحققة إلا أنه يهمل ذلك نتيجة لعدم توافر الإمكانيات اللازمة لديه من ناحية، وعدم تعوده على القيام بمثل هذه الوظائف من ناحية أخرى. ومثال ذلك طريقة التجار في تحديد وقت وكمية إعادة الشراء وطريقتهم في التخزين وإعادة التعبئة وتحديد الأسعار والترويج والاتصالات في السوق، بالاضافة إلى إهمال وظائف هامة لم يقم بها المنتج الزراعي ومن الممكن أن يقوم بها التاجر وهي الفرز والتدريج واللف.

٧- يتضح من الدراسة الميدانية مدى قوة المنافسة التي يواجهها الإنتاج المحلي من الخضروات والفواكه من جانب المستورد منها. والمستورد خضروات وفواكه إما طازجة وإما معلبة ولكل نوع الطلب الاستهلاكي الفعال عليه. إن زيادة نسبة التلف والعطب وبالتالي الخسارة في الإنتاج المحلي أثناء عمليات التخزين والنقل وعدم توافر الإمكانيات اللازمة، يستدعي التفكير الجدي في إنشاء صناعات زراعية تعتبر جزءًا هامًا من برنامج التنمية الريفية بمعنى الانتقال الاقتصادي والاجتماعي والحضاري إلى مستوى أعلى بكثير من مجرد النشاط الزراعي التقليدي القائم. ويؤدي دخول التصنيع في الريف إلى زيادة فرص العمالة وتخفيض نسبة الهجرة الجماعية إلى المناطق الحضرية وبالتالي كف أسباب الازدحام في المدن والاستهلاك السريع للخدمات العامة بها. ويؤدي التصنيع في الريف أيضًا إلى تقليل نسبة التلف في الإنتاج الزراعي وتخفيض تكاليف التخزين والنقل.

وعمومًا فإن إدخال الصناعات الزراعية في الريف يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة بما فيها من متطلبات تنمية خدمات الإسكان والصحة والتعليم.

٨- تعتبر أسواق دول الخليج العربي سواء الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو غير الأعضاء أسواقًا مفتوحة أمام المصدر للمنتجات الزراعية السعودية. وتعتبر الفرصة المتاحة في هذه الأسواق فرصة غير صعبة لو تم دخول هذه الأسواق بطريقة علمية من جانب المصدر السعودي. ويحتاج ذلك **أولاً** إلى دراسة هذه الأسواق بالتركيز على احتياجاتها من أنواع الإنتاج الزراعي وخاصة الخضروات والفواكه وتقييم درجة المنافسة فيها **وثانيًا** ترشيد عملية الإنتاج الزراعي في المناطق الزراعية وطبعًا من أهمها القصيم ويعني ذلك تحديد أنواع وكميات المنتجات التي تزرع **وثالثًا** الاهتمام بالنشاط التسويقي الزراعي من بداية جني المحصول في المزارع وحتى وصول المنتجات إلى تلك الأسواق **ورابعًا** الاهتمام بدراسة هذه الأسواق بما يمكن أن تمثله من طلب فعال مرتقب على إنتاج الصناعات الزراعية التي يقترح إنشاؤها في القصيم.

توصيات البحث

نقدم في نهاية البحث عددًا من التوصيات. وهي اقتراحات على أساس أنها تقدم حلولاً للمشاكل التي يعاني منها المنتجون الزراعيون، وأيضًا تجار المنتجات الزراعية خاصة الخضروات والفواكه. كما أن بعض الاقتراحات المقدمة هدفها تنمية وتطوير بعض عناصر الإنتاج والتسويق الزراعي. ولا ندعي أن الاقتراحات والتوصيات المقدمة هي برنامج شامل للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة القصيم، ولكنها تشكل -دون شك- بداية موفقة لتحسين وتنمية بعض المجالات الهامة في التنمية الريفية وفيما يلي نقدم عرضًا لها:

١- لم تعد الحكومات في مختلف دول العالم مطالبة وحدها بتقديم برامج التنمية في شتى المجالات النوعية للنشاط الاقتصادي وعلى المستويين القومي والإقليمي تخطيطًا وتنفيذًا ورقابة. ولكن التنمية الذاتية خاصة في مجال التنمية الريفية والتي تعتمد على جهود سكان المجتمعات الريفية أنفسهم بمساعدة بسيطة من الدولة أصبحت أكثر انتشارًا، بل وأكثر فعالية من برامج التنمية الحكومية وحدها. إن مشاركة سكان المجتمع الريفي في التنمية بل وقيامهم بالدور أكبر في ذلك يجعل برامج التنمية الريفية واقعية من ناحية ويشجعهم ويحفزهم أكثر من ناحية أخرى. ومن هنا نقدم التوصية الأولى بأن تقوم منظمات وزارات الزراعة ووكالاتها المتخصصة وأيضًا أجهزة وزارة

الشؤون البلدية والقروية في المملكة بدور الموجه والمرشد للمنتجين الزراعيين وتجار المنتجات الزراعية لتطوير وتنمية نظم الإنتاج والتسويق وأيضًا توجيههم إلى خطوات وإجراءات إنشاء التعاونيات الزراعية سواء في مجال الإنتاج الزراعي النباتي أو الحيواني أو في مجال التسويق الزراعي وذلك بالطبع بعد برنامج كامل للتوعية والإرشاد تشارك فيه أيضًا وزارة الإعلام.

٢- إن نشر الدعوة إلى إنشاء «تعاونيات زراعية» في مجالات الإنتاج والتسويق وربما في مراحل متقدمة للنقل والائتمان الزراعي والتصدير والصناعات الزراعية، يمثل اتجاهًا صحيحًا من وجهة نظرنا نحو إيجاد حلول شاملة لمشاكل ومعوقات الإنتاج والتسويق الزراعي في القصيم، ويقدم ذلك أيضًا دعمًا أكيدًا لبرنامج التنمية الريفية في المنطقة. وخاصة إذا ارتكزت هذه الدعوة إلى مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف في الحث على التعاون (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان).

والجمعيات التعاونية الزراعية الموجودة حاليًا في منطقة القصيم محدودة العدد والإمكانيات والتأثير في عملية التنمية. ويحتاج هذا الموضوع إلى دراسة مستقلة لوضع أساس لتطوير التعاونيات الزراعية وتنظيمها وتحديد مجالات نشاطها وتنسيق جهودها مع الأجهزة الحكومية في مختلف الوزارات مع الأخذ في الاعتبار أن يكون الدور الأساسي كما قلنا للمنتجين الزراعيين في تشكيل الجمعيات وتمويلها و إدارتها.

٣- يجب أن يتدعم دور «الإرشاد الزراعي» بحيث يوجد في كل قرية وكل تجمع سكاني ريفي في منطقة القصيم مرشد زراعي وتكون مهمته اليومية هي مساعدة وتوجيه المزارعين خاصة في طريقة زراعة الخضروات والفواكه وغيرها من المحاصيل وطريقة الري الأفضل وطريقة الحصاد وتجميع المحصول. إن ذلك سيؤدي إلى إثراء الناحية العلمية لمعارف المزارعين كما يساعد في وضع حلول فورية للمشاكل الطارئة، ويساعد أيضًا في تنسيق جهود الأجهزة الحكومية المعنية بالتنمية الريفية والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

٤- إن زيادة الميكنة الزراعية تعتبر هدفًا أساسيًا لتنمية نظام الإنتاج الزراعي. ولقد أدى التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي إلى تنمية وتطوير الزراعة في دول كثيرة من أنحاء العالم، ولذلك فإن الحكومة السعودية تساعد المزارعين كثيرًا عندما تتحمل ٥٠٪ من ثمن الآلات والمعدات الزراعية في حين يتحمل المنتج الزراعي الذي يشتريها النصف الآخر من الثمن.

كما أن هناك مركزًا للتدريب الزراعي في القصيم تابعًا لوزارة الزراعة مهمته الأساسية تدريب المزارعين وأبنائهم على طرق الزراعة الحديثة وأيضًا على طرق تشغيل وصيانة الآلات الزراعية، ولعل التوسع في مثل هذا النشاط أمر مرغوب ليغطي احتياجات المنطقة كلها. كما أن حث المنتج الزراعي على استخدام الآلات الزراعية بدلاً من الطرق التقليدية وفي مختلف العمليات الزراعية يعتبر شيئًا هامًا في تنمية الإنتاج الزراعي وتنمية قدرات المزارعين كقوة عاملة أساسية في المجتمع الريفي.

٥- من الملموس أثناء إجراء الدراسة الميدانية أن بعض المنتجين الزراعيين يحبذ إنشاء الشركات المساهمة الزراعية كنموذج لتنمية نظام الإنتاج والتسويق الزراعي ومفضلين ذلك على «التعاونيات الزراعية». ولعلنا هنا نوصي بذلك أيضًا؛ إذ إن اكتتاب المنتجين الزراعيين في رأس مال هذه الشركات سيتيح الفرصة أمامهم للمشاركة في عمل كبير والحصول على نصيب عادل من الأرباح والإدارة. ولعل الفرق الأساسي بين الشركات المساهمة والتعاونيات هو أن الشركات يكون هدفها الأساسي تحقيق الأرباح، ولعل ذلك يشبع حاجة أساسية وهامة لدى بعض المنتجين الزراعيين ولا بأس من ذلك؛ حيث تتجمع القدرات الصغيرة على مستوى المنتج الزراعي إلى قدرات وإمكانيات كبيرة على مستوى الشركات المساهمة التي من الممكن أن تدخل مجالات النشاط الإنتاجي والتسويقي والتمويلي أيضًا.

٦- لعل إنشاء «مصنع لإنتاج العبوات» اللازمة لتعبئة المنتجات الزراعية في القصيم خاصة الخضروات والفواكه فكرة جيدة ولا تحتاج إلى كثير من الاستمارات. إن مشاركة المنتجين الزراعيين في إنشاء هذا المصنع لإنتاج السلال والصناديق الخشبية والصناديق الكرتون وعبوات البلاستيك سيؤدي إلى توفير احتياجاتهم من العبوات المناسبة وبحيث تساعد في حفظ المنتج دون تلف.

٧- إذا كانت الجمعيات التعاونية الزراعية (اقتراحنا رقم ٢) تحتاج إلى وقت طويل لإنشاء العدد الكافي منها والذي يعمل بكفاية، فإننا نقدم هنا توصية انتقالية بمعنى القيام ببعض الأنشطة الهامة التي لا تكلف كثيرًا ولا تحتاج إلى كثير من الجهد والإدارة وهي فكرة إنشاء (محطات تجميع وفرز وتدريج ولف وتعبئة) يكون موقعها وسطًا بين المزارع وتقوم باستلام الإنتاج من المزارع ويتم فيها أداء هذه الوظائف التي ذكرناها والهامة جدًا بالنسبة للخضروات والفواكه على وجه الخصوص ومن الممكن أن يشارك المزارعون في إنشاء هذه المحطات وتشرف عليها وزارة الزراعة.

٨- تشجيع زراعة محاصيل الأعلاف وإنشاء حظائر لتربية المواشي خصوصًا من الأبقار ومن الممكن أن تنمي مثل هذه المشروعات الصغيرة لإنتاج اللحوم أو لإنتاج الألبان. إن الإنتاج الحيواني يجب أن يولى أهمية من جانب المنتجين الزراعيين ومن جانب وزارة الزراعة لتمد المزارع بالإرشادات والمساعدات اللازمة.

٩- في مرحلة متقدمة من برامج التنمية الريفية لمنطقة القصيم يجب أن تولى الصناعات الزراعية أهمية خاصة. إن إنشاء مصانع لتنظيف وتعليب الخضروات والفواكه الطازجة سيؤدي إلى حلول لمشكلات كثيرة مثل مشكلات النقل والتخزين وموسمية المبيعات بما ينعكس على اقتصاديات المنتج الزراعي بارتفاع دخله نتيجة لتقليل نسبة التالف وأيضًا نتيجة لزيادة الطلب من جانب المصانع فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات.

١٠- وفي مراحل متقدمة أيضًا لبرامج التنمية الريفية في القصيم وبعد أن تكون حظائر تربية المواشي قد انتشرت بين المنتجين الزراعيين فإن إقامة مصانع «لمنتجات الألبان» ستكون ذات أهمية كبيرة في تنوع دخل سكان المنطقة وتوفير منتجات تستورد للمملكة الآن بكميات كبيرة من أنواع الجبنة والزبدة، وتخصص حظائر أخرى لتسمين الماشية وتقوم على ذلك مجازر ومصانع لتجهيز اللحوم.

١١- توفيرا للمياه ولما لمسناه في الدراسة الميدانية لهذا البحث من وجود مشاكل في الري وتوفير احتياجات المياه لمنطقة القصيم، نوصي بالتوسع في الزراعات الشتوية وأن يكون ذلك بتوجيه من المرشدين الزراعيين، ومحاصيل البصل والبطاطس مثال لذلك.

١٢- يرغب كثير من المزارعين في القصيم في التوسع في زراعة النخيل وقد اتضح أن الدولة تشجع ذلك فتصرف ٥٠ ريالاً للمزارع عن كل نخلة واحدة يزرعها. إن التوسع في إنتاج التمور بهدف زيادة الصادرات منها وتحسين نوعيتها يجب أن يكون هدفًا من أهداف التنمية الريفية لمنطقة القصيم. وبالطبع فإن إنشاء مصانع تجهيز وتعبئة التمور يجب أن تشجع كمشروعات في المنطقة من الممكن أن تنشأ في ظل تنظيم تعاوني ومن الممكن أن تكون في شكل شركات.

١٣- تحتاج المنتجات الزراعية خاصة الخضروات والفواكه إلى عمليات تخزين حتى لا تتلف وذلك في مراحل تسويقها المختلفة من المنتج الزراعي وحتى المستهلك الأخير. وهذا يستدعي توفير ثلاجات كبيرة ومبان مجهزة. وهذه الإمكانيات المطلوبة لا يستطيع المنتج الزراعي وحده أو التاجر وحده توفيرها، لأن ذلك يتطلب تكاليف عالية جدًا. لذلك فإن التنظيم التعاوني أو الشركات

المختصة بمثل هذا النشاط التخزيني يجب أن يروج لإقامتها في منطقة القصيم لتخدم المنتجين الزراعيين والتجار أيضًا.

١٤- يفضل نقل السوق المركزي إلى مكان آخر أكثر اتساعًا حيث تتوافر المساحات اللازمة وتتوافر مواقف كافية للسيارات وأرصفة معدة ومجهزة لتفريغ وتحميل المنتجات. ويجب أن ترصف جميع المساحات والشوارع المحيطة بالسوق لمنع الأتربة والغبار وتأثيرهما الضار على المنتجات، ومن الممكن تقسيم السوق إلى أجنحة تخصص بناء على نوع المنتج، وعلى أن يحتوي كل جناح على عدد من المحلات التي تؤجر، وبالطبع تعين إدارة للسوق مهمتها الإشراف على النظام وسير النشاط في السوق.

١٥- يجب أن يسجل جميع التجار الذين يمارسون نشاطهم في السوق المركزي أنفسهم في الغرفة التجارية في القصيم وذلك لمنع غير التجار الحقيقيين من ممارسة النشاط في السوق بطريقة ارتجالية وحتى يمكن إعداد دورات تثقيفية للتجار لمدهم بالمعلومات اللازمة عن وظائف التسويق المختلفة وكيفية ممارستها بطريقة أفضل.

١٦- تشجيعًا للإنتاج المحلي من الخضروات والفواكه وخاصة في موسم الإنتاج المحلي يجب أن توضع بعض القيود على نشاط الاستيراد سواء عن طريق تحديد حصص الاستيراد أو عن طريق رفع الرسوم الجمركية عليها، وهذا بهدف الحد من قوة المنافسة التي يواجهها الإنتاج المحلي من جانب المستورد في الأسواق والتي تؤدي إلى انخفاض الطلب عليه وانخفاض أسعاره.

١٧- إن تحسين طرق الإنتاج خاصة الخضروات والفواكه والقيام بالوظائف التسويقية الهامة وبكفاية عالية مثل عمليات الفرز والتدريج واللف والتعبئة والتخزين يؤدي إلى الوصول بالمنتجات المحلية إلى مستوى عال من الجودة والنظافة. ومن ناحية أخرى فإن فكرة إنشاء صناعات زراعية لتجهيز وتعليب وتصنيع الخضروات والفواكه سوف تنمي نظم الإنتاج وتقدم حلولاً كثيرة لمشاكل عديدة عرضنا لها في مجال التسويق وبهذا يمكن أن يصل الإنتاج السعودي إلى إمكانية التصدير إلى الخارج خاصة الأسواق القريبة في دول الخليج العربي، والتصدير يفتح مجالات عديدة للتنمية من جديد.

خاتمة

لقد عرضنا فيما سبق لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، كما قدمنا أهم التوصيات والاقتراحات التي تمثل من ناحية حلولاً مقترحة للمشاكل والمعوقات التي اتضحت بالدراسة الميدانية للإنتاج والتسويق الزراعي في منطقة القصيم.

ومن ناحية أخرى فإن الاقتراحات المقدمة تمثل أفكارًا عملية للتنمية الزراعية والريفية في القصيم. والوزارات المعنية خاصة وزارة الزراعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد الوطني من ناحية، وأجهزة الادارة المحلية في منطقة القصيم من ناحية أخرى، والمنتجون الزراعيون والتجار من ناحية ثالثة، نقدم لهم جميعًا تلك التوصيات والاقتراحات لعلها – بعون الله– تساعد في وضع برامج التنمية الإقليمية للقصيم. كما نعتقد أن هذا البحث يقدم معلومات مطلوبة ولازمة لمتخذ القرارات بشأن تخطيط وتنفيذ برامج التنمية في القصم.

المراجع

Anschel, Kurt R., *Agricultural Co-operatives and Markets in Developing Countries*, Frederick A. Praeger, New York. (1968).

Aresvik, Oddvar, *The Agricultural Development of Turkey*, Praeger Publisher. New York. (1975).

Bennis, Warren G., *The Planning of Change*, Holt. Rinehart & Winston. London. (1970).

Chambers, Robert, Managing Rural Development, Ideas and Experience from East Africa, Scandinavian Institute for African Studies. Uppsala. (1974).

Colman, David and **Nixon, Frederick,** *Economics of Change in Less Developing Countries*, Philip Allan. Oxford, (1978).

Cowling, Keith, *Resource Structure of Agriculture, An Economic Analysis*, Pergamon Press. Oxford. (1970).

Foster, George M., *Traditional Cultures and the Impact of Technological Change*, Harper & Row, New York (1962).

Harrison, Paul, *The Third World Tomorrow*. Penguin Books, Middlesex, (1980).

Islam, Nural, *Agricultural Policy in Developing Countries*, Macmillan, London. (1974).

Lele, Uma J., *The Design of Rural Development*, Lessons from Africa, World Bank. Washington. (1975).

Linda, Viveka, *Marketing in Developing Countries*, University of Gothenburg. (1980).

Skar, john, *On the Characteristics of The Co-operative Enterprises*, University of Stockholm, (1981).

Weitz, Raanan, *Rural Development in a Changing World*, The MIT Press, Cambridge, (1971).

مراجع مختارة

Amin, Galal, *Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt*, London. (1966).

Andreau, Paris, Planning of Co-operative Development in the Economic and Agricultural Development of Kenya. *Journal of Rural Co-operation*, **1**, (1978). 35-51.

Boswell, Jonathan, *Social and Business Enterprises*, Allen & Unwin, London, (1976).

Capstik, Margret, *The Economics of Agriculture*, George Allen & Unwin. London. (1976).

Clark, Peter, *Action Research and Organizational Change*, Harper & Row, Publishers. London. (1972).

Cohen, John M. and **Uphoff, Norman T.,** *Rural Development Participation*, Cornell University. New York, (1977).

Commonwealth Agricultural Bureaux & Plunkett Foundation for Co-operative Studies, *Agricultural Co operatives in Europe*, Oxford, (1976).

Gigch, john P. Van, *Applied General Systems Theory*, Harper & Row, Publishers, New York. (1974).

Johnsen, Erik, *Studies in Multi objective Decision Models*, Student litterateur. Lund. (1968).

Kotler, Philip, *Marketing Management, Analysis, Planning and Control*, Prentice Hall. New Jersey. (1980).

Kracmar, John Z., *Marketing Research in the Developing Countries*, Praeger Publishers, New York. (1971).

Leagons, J. Paul and **Loomis, Charles P.,** *Behavioral Change in Agriculture, Concepts and Strategies for Influencing Transition*, Cornell University Press. London. (1971).

ملحق

(أ) استمارة استقصاء المنتجين الزراعيين في القصيم

الاسم:

العمل:

مساحة الأرض المزروعة:

( ) كبيرة (بين ١٥٠ و ٤٠٠ هكتار).

( ) متوسطة (بين ١٠٠ و ١٥٠ هكتارًا).

( ) صغيرة (بين ٥٠ و ١٠٠ هكتار).

(١) هل تستهلك أنت وأسرتك:

( ) المحصول ( ) المحصول ( ) المحصول

( ) المحصول ( ) المحصول ( ) المحصول

(٢) هل تقوم ببيع منتجاتك بنفسك؟

( ) نعم ( ) لا

(٣) إذا كانت الإجابة بالنفي فهل يتم بيع منتجاتك عن طريق:

( ) تاجر جملة ( ) تاجر تجزئة

( ) الدولة ( ) مصدرين

(٤) هل موقع السوق المركزي بالنسبة لمزرعتك؟

( ) قريب ( ) متوسط ( ) بعيد

(٥) هل تفضل زراعة الخضروات والفواكه على زراعة الحبوب؟

( ) نعم ( ) لا

(٦) إذا كانت الإجابة بنعم فهل هذا بسبب:

( ) قصر الفترة اللازمة لزراعتها.

( ) أن الأرض مناسبة لزراعتها.

( ) قلة إصابتها بالآفات الزراعية.

( ) أن زراعها تحقق أرباحًا أكبر.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٧) وإذا كانت الإجابة بالنفي فهل السبب:

( ) سرعة تلفها.

( ) عدم وجود وسائل لتخزينها.

( ) أن زراعتها تحقق أرباحًا أقل.

( ) احتمال إصابتها بالآفات الزراعية.

( ) أسباب أخرى، اذكرها:.....

(٨) هل تفضل زراعة الحبوب على زراعة الخضروات؟

( ) نعم ( ) لا

(٩) إذا كانت الإجابة (بنعم) فهل هذا بسبب:

( ) أن المحصول كبير.

( ) سهولة تخزينها.

( ) أن الأسعار أقل توازنًا.

( ) إمكانية الاستفادة من الأرض بعد حصادها.

( ) شراء الدولة للمحصول بأسعار تشجيعية.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(١٠) إذا كانت الإجابة (بالنفي) فهل السبب:

( ) أن زراعة الحبوب تحتاج إلى مساحة أرض واسعة.

( ) موسمية محصولها.

( ) أن تكلفتها مرتفعة.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(١١) هل لديك وسائل لتخزين المنتجات في مزرعتك؟

( ) نعم. ( ) لا

(١٢) إذا كانت الإجابة (بنعم فما نوع هذه الوسائل):

( ) ثلاجات للخضروات والفواكه.

( ) صوامع للحبوب.

( ) مستودعات عادية.

( ) وسائل أخرى، أذكرها : .....

(١٣) هل تعتمد في زراعتك على الآلات (الميكنة الزراعية)؟

( ) نعم ( ) لا

(١٤) إذا كانت الإجابة (بنعم) فهل هذا يؤدي إلى:

( ) زيادة المحصول.

( ) انخفاض التكاليف.

( ) قلة عدد العمال.

( ) أشياء أخرى، أذكرها :.....

(١٥) إذا كانت الإجابة (بالنفي) فهل هذا بسبب أن:

( ) الطريقة التقليدية أقل تكلفة.

( ) مساحة الأراضي لا تسمح باستخدام الآلات.

( ) الطريقة التقليدية تحافظ على سلامة الأرض من الحشائش.

( ) أسباب أخرى، اذكرها :.....

(١٦) هل تواجهك مشاكل في بيع منتجاتك الزراعية في السوق المركزي؟

( ) نعم ( ) لا

(١٧) إذا كانت الإجابة (بنعم) فإلى أي من الأسباب التالية يرجع ذلك:

( ) موقع السوق المركزي غير مناسب.

( ) ارتفاع تكاليف النقل والتخزين والتوزيع.

( ) سوء عرض المنتجات.

( ) عدم وجود تنظيم في عملية البيع.

( ) أسباب أخرى، اذكرها :.....

(١٨) هل ترى أن الطريقة التي تعرض بها منتجاتك جيدة؟

( ) نعم ( ) لا

(١٩) إذا كانت الإجابة (بنعم) فما مدى جذبها للمشتري:

( ) بدرجة كبيرة ( ) بدرجة متوسطة ( ) بدرجة لا بأس بها

(٢٠) إذا كانت الإجابة بالنفي فهل يرجع ذلك إلى:

( ) أن عرض المنتجات يتم بخلط الوحدات الجديدة مع القديمة.

( ) استخدام عبوات ذات مقاسات مختلفة.

( ) أن العرض يتم في أماكن معرضة للغبار والأتربة.

( ) طريقة التغليف غير جيدة.

( ) أسباب أخرى، اذكر ها:.....

(٢١) هل أسعار بيع منتجاتك في السوق غير مستقرة؟

( ) نعم ( ) لا

(٢٢) إذا كانت الإجابة (بنعم) فهل ذلك يرجع إلى:

( ) أن الأسعار غير محددة من قبل الدولة.

( ) جشع بعض التجار.

( ) عوامل العرض والطلب المتغيرة.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٢٣) إذا كانت الإجابة بالنفي فهل السبب يرجع إلى:

( ) الرقابة المستمرة من قبل الجهات.

( ) أن الأسعار محددة لكل نوع.

( ) التوازن بين العرض والطلب.

( ) وعي المستهلك.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٢٤) هل مبيعاتك للمنتجات الزراعية قلت عن الماضي؟

( ) نعم ( ) لا

(٢٥) إذا كانت الإجابة (بنعم) فإلى أي الأسباب يرجع ذلك؟

( ) تغير نمط الاستهلاك.

( ) توفير البدائل من الخضروات والفواكه المعلبة المستوردة.

( ) انخفاض أسعار الخضروات والفواكه المستوردة وسهولة استعمالها.

( ) انصراف المستهلك عن الإنتاج المحلي لعدم جاذبية عرضها.

( ) وسائل أخرى، أذكرها : .....

(٢٦) تسعى حكومة المملكة العربية السعودية إلى تنمية الزراعة ما هي في رأيك أفضل الوسائل التي تساعد على ذلك:

( ) القروض.

( ) دعم وسائل الإنتاج.

( ) دعم الناتج.

( ) تشجيع التعاون الزراعي.

( ) وسائل أخرى، أذكرها :.....

(٢٧) هل ترى أن تكاليف بيع منتجاتك الزراعية مرتفعة؟

( ) نعم ( ) لا

(٢٨) إذا كانت الإجابة (بنعم) فإلى أي الأسباب يرجع ذلك:

( ) ارتفاع عمولة البيع.

( ) ارتفاع تكاليف النقل.

( ) ارتفاع تكاليف التعبئة.

( ) ارتفاع تكاليف التخزين.

( ) زيادة نسبة التالف.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٢٩) هل نسبة أرباحك في بيع منتجاتك إلى تكاليف الإنتاج والبيع الإجمالية هي:

( ) ١٠٠٪ ( ) ٥٠٪ ( ) ٣٠٪ ( ) ٢٠٪

( ) ١٥٪ ( ) ١٠٪ ( ) أقل من ١٠٪.

(٣٠) إذا كانت نسبة أرباحك أقل من ١٠٪ فهل ذلك سيرجع إلى:

( ) قوة المنافسة من المنتجات المستوردة الطازجة.

( ) منافسة المعلبات المستوردة.

( ) سوء تعبئة المنتجات المحلية.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٣١) هل تفضل بيع منتجاتك في مناطق أخرى غير منطقة القصيم ؟

( ) نعم ( ) لا

(٣٢) إذا كانت الإجابة (بنعم) فهل ذلك بسبب:

( ) انخفاض الأسعار في منطقة القصيم.

( ) انخفاض الطلب في منطقة القصيم وزيادة العرض.

( ) عدم وجود عرض كاف من الخضروات والفواكه في تلك المناطق.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٣٣) كيف تواجه المنافسة في السوق من جانب المنتجين الآخرين:

( ) بتقديم خدمات التحميل والتفريغ للمشترين.

( ) التركيز على سياسة الائتمان.

( ) منح المشترين خصومات.

( ) خدمات أخرى، أذكرها :.....

(٣٤) ما هي اقتراحاتك لتسهيل تسويق منتجاتك وحصولك على أرباح أكبر:

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

(شكرًا جزيلاً على تعاونك معنا)

ملحق

(ب) استمارة استقصاء تجار المنتجات الزراعية في القصيم

الاسم:

نوع التجارة:

( ) تسويق فاكهة ( ) تسويق خضروات

( ) تسويق فاكهة وخضروات ( ) ثلاجات

(١) هل تواجهك صعوبات في شراء المنتجات الزراعية التي تتاجر فيها:

( ) نعم ( ) لا

(٢) إذا كانت الإجابة (بنعم) فهل السبب:

( ) أن موقع السوق المركزي غير مناسب.

( ) ارتفاع تكاليف النقل والتخزين والتوزيع.

( ) عدم وجود متاجر ثابتة ومظلات.

( ) سوء تعبئة الخضروات والفاكهة.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٣) هل تعتبر تجارتك:

( ) تجارة جملة (البيع لتجار آخرين) ( ) تجارة تجزئة (البيع للمستهلك النهائي).

(٤) هل الطريقة التي تعرض بها المنتجات الزراعية خاصة الخضروات والفاكهة جيدة وتجذب المشتري؟

( ) نعم ( ) لا

(٥) إذا كانت إجابتك (بنعم) فما مدى تأثير عرضك لهذه المنتجات لجذب المشترى:

( ) تأثير كبير ( ) تأثير متوسط ( ) تأثير لا بأس به

(٦) إذا كانت الإجابة (بالنفي) فما هي الأسباب التي تجعل طريقة عرضك لا تجذب المشترى:

( ) استخدام أوعية غير ملائمة ومختلفة الحجم.

( ) طريقة التعبئة غير جيدة.

( ) تعرضها للأتربة والعوامل الجوية.

( ) أسباب أخرى، أذكرها :.....

(٧) هل الطلب على الخضروات والفواكه المحلية قد قل عن الماضي؟

( ) نعم ( ) لا

(٨) إذا كانت الإجابة (بنعم) فهل السبب:

( ) تغير نمط الاستهلاك في المجتمع؟

( ) توافر البدائل المستوردة من الخضروات والفواكه المعلبة؟

( ) توافر البدائل المستوردة من الفواكه والخضروات الطازجة؟

( ) أن طريقة تعبئة الإنتاج المحلي رديئة؟

( ) أسباب أخرى؟ أذكرها :.....

(٩) هل تعيد تعبئة المنتجات الزراعية بعد ورودها إليك؟

( ) نعم ( ) لا

(١٠) أي العناصر الآتية ترى أنها تسهم في ارتفاع الأسعار للمنتجات المحلية:

( ) عمولة البيع ( ) تكاليف النقل ( ) تكاليف التخزين

( ) تكاليف التعبئة ( ) نسبة التالف

( ) عناصر أخرى، أذكرها :.....

(١١) هل ترى أن سبب منافسة المنتجات المستوردة من الخضروات والفواكه لإنتاجنا المحلي يرجع إلى أن المنتجات المستوردة تتميز بالآتي:

( ) استخدام أساليب حديثة في التعبئة.

( ) نظافتها وعزل المصاب منها.

( ) انخفاض أسعارها.

( ) قدرتها على تحمل التخزين وعدم تلفها بسرعة.

( ) مميزات أخرى، أذكرها :.....

(١٢) هل أسعار الخضروات والفواكه تختلف حسب جودتها؟

( ) نعم ( )لا

(١٣) ما هي الأسس التي تتبعها لتحديد الأصناف التي تتعامل فيها؟

( ) حجم الطلب عليها في السوق.

( ) اهتمام أكثر الأصناف ربحًا.

( ) أسس أخرى، أذكرها :.....

(١٤) متى تعيد شراء كمية جديدة من الخضروات والفواكه؟

( ) عندما ينفد المخزون.

( ) عند وصول المخزون إلى حد معين.

( ) قبل بداية موسم استهلاك المنتجات.

( ) عند توقع ارتفاع الأسعار.

( ) عند توقع انخفاض العرض وزيادة الطلب.

( ) أوقات أخرى، أذكرها :.....

(١٥) ما هي منافذ التوزيع التي تبيعون من خلالها المنتجات؟

( ) متاجر تجزئة خاصة تملكونها.

( ) تجار تجزئة آخرون.

( ) تجار نصف جملة.

( ) منافذ توزيع أخرى، أذكرها :.....

(١٦) كيف تقوم بتحديد أسعار بيع الخضروات والفواكه:

( ) التكلفة مضافًا إليها نسبة ربح معينة.

( ) بناء على ظروف الطلب واختلاف المواسم.

( ) الأسعار السائدة في السوق من قبل المنافسين.

( ) باعتبارات أخرى، أذكرها :.....

(١٧) ما مدى تنظيم السوق المركزي من وجهة نظرك؟

( ) جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف

(١٨) ما هي اقتراحاتك التي تساعد على حل مشاكل التسويق للإنتاج المحلي من الخضروات والفواكه:

-

-

-

(شكرًا جزيلاً على تعاونكم)

Development of Agricultural Production and Marketing Systems at Al-Qassim Region in Saudi Arabia

AHMED ABDULLAH AL-SABBAB and AHMED RAFAT ZAKY
Professor and Assistant Professor
Faculty of Economics and Administration
King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT. Studies of rural development and of food Systems are becoming more important than ever in developing countries and here in Saudi Arabia.

There are many agricultural regions in Saudi Arabia, and Al-Qassim is the most important one which provides the main part of agricultural production. Information is needed at all levels in order to evaluate the present state and to identify the conditions of change likely to lead to development in the production as well as the marketing systems.

The approach taken in this study is a broad organizational one. In retrospect, it seems that in rural and agricultural development the emphasis has been on production and technology, but the third pillar of development, organization. is equally important.

The main aim of this study is to point out problems and constraints of development in the agricultural production and marketing systems at Al-Qassim region, in order to suggest creative recommendations as possible to serve as an important base for decision-making in this area, which represents a strategic line of planning and development in Saudi Arabia.